

ص.ب. ٦٢٢٨ ، دمشق - سُورِيَّة + ٩٦٣ ١١ ٢٢٤٨٥١٠ فاكس

هاتف ٩٦٣ ١١ ٢٣٨٨٨٠٠ دمشق

ساحة يوسف العظمة

بناء المحافظة

بيان عَكْوَد الشُّركَات

٨٩٦	الرقم:
٢٠١٥/٥/٣١	التاريخ
شراكات	اسم الشركة

الإدارة العامة

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية
لبنك عوده سوريا هيئة معاشرة مغفلة عامة
المعقدة بتاريخ 2015/05/31



ب تمام الساعة عشر من صباح يوم الأحد الواقع في 31 أيار 2015، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك عوده سوريا شركة معاشرة مغفلة عامة اجتمعوا في فندق الداما روز - قاعة زنوبيا بدمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و 173 و 176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في صحفتين يوميتين وفق الآتي:

- العدد رقم (2146) من صحيفة الوطن والعدد رقم (15768) من صحيفة الثورة بتاريخ 14/أيار/2015
- العدد رقم (15314) من صحيفة البعث والعدد رقم (15769) من صحيفة الثورة بتاريخ 15/أيار/2015

كما تم نشر البيانات المالية وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة 196 من المرسوم رقم 29 لعام 2011 في صحفتين يوميتين وفق الآتي:

- العدد رقم (2129) تاريخ 21/نيسان/2015 والعدد رقم (2130) تاريخ 22/نيسان/2015 من صحيفة الوطن.
- العدد رقم (12304) تاريخ 21/نيسان/2015 والعدد رقم (12305) تاريخ 22/نيسان/2015 من صحيفة تشرين.

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و 180 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.



ترأس الاجتماع الدكتور جورج جدعون العشي بصفته رئيس مجلس إدارة البنك.
الإدارة **العِيَامَكَّة** من السادة ناديا البكري و سمياء العطار مراقبتين للتصويت من المساهمين.

كما عين المحامي فادي سهيل سركيس كاتباً للجلسة.

حضر السيد محمد أنس ناعسة و السيد محمد حمدان مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/973 تاريخ 28 أيار 2015.

وحضر كل من الآنسة رima القبانى والسيد رami جمال الدين مندوبي مصرف سوريا المركزي بموجب الكتاب رقم 161/1729 تاريخ 28 أيار 2015.

كما حضر كل من السيد وائل يوسف والسيد مصطفى موسى مندوب هيئة الأسوق والأوراق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 482 تاريخ 24 أيار 2015.

كما حضر الدكتور قحطان السيوسي بصفته مدفق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

كما حضر كل من السيد سليمان البري و السيد رسنل شيخ الشباب بصفتهم المراقبين المصرفيين الداخليين استناداً لتعليمات مصرف سوريا المركزي.

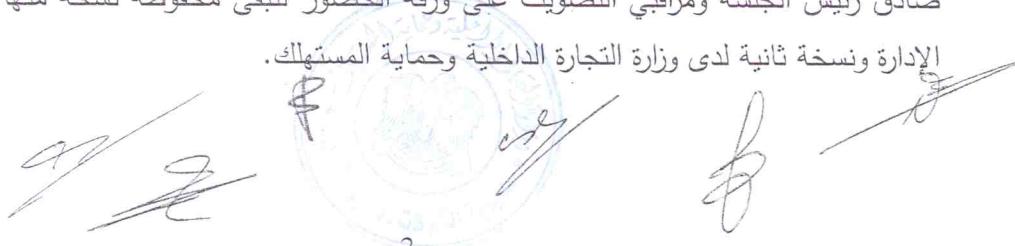
وحضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السادة جورج جدعون العشي وسمير حنا وايليا سماحة وفرادي باز وأحمد العبود، وتغيب السادة باسل الحموي ورنا الزين وعدنان تقلا وريمون عوده لدواع السفر ولأسباب قاهرة علمًا بأنهم فوضوا باقي أعضاء المجلس بالحضور.

كما حضر المدير العام للمصرف السيد أنطوان الزير.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة فتبين أن نشر الدعوة قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم قدره 89,31% من رأس المال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة.

صادق رئيس الجلة ومراقب التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة ونسخة ثانية لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.



وبعد التأكيد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط الالزمة لانعقادها،
 الإِدَارَةُ الْحَامِمَةُ عَنِ الْجَمَعِيْنِ تَنَازَلُهُمْ عَنْ حَقِّهِمْ بِالتَّمَسُّكِ بِجَمِيعِ الْأَمْوَالِ الشَّكِيلِيَّةِ الْمُتَعَلِّمَةِ بِالْجَلْسَةِ وَبِمَهْلِ
 الْحُضُورِ وَالنُّشُرِ وَغَيْرِهَا وَأَفْرَوْا صَحَّةَ الدُّعَوةِ وَوَافَقُوا عَلَيْهَا وَتَنَازَلُوا عَنْ كُلِّ حَقٍّ أَوْ دُعْوَى نَائِسَةً أَوْ قد
 تَنَشَّأَ فِيمَا بَعْدِ بِمَا يَتَعَلَّمُ بِهَذَا الْخُصُوصِ.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2014 وخطة العمل للعام 2015.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2014 ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الخاتمية والمصادقة عليهما.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصادر.
5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح وفق مقترح مجلس الإدارة.
6. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد بدلاً من أعضاء مجلس الإدارة المنتهية مدة ولايتهم.
7. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2015
8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2014
9. انتخاب مدقق الحسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته
10. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.
11. مناقشة اتفاقية الدعم الفني مع بنك عوده ش.م.ل. وتجديدها لمدة عام وتقويض مجلس الإدارة بالتفاوض على شروط هذه الاتفاقية وأحكامها وعلى تجديدها وتحديد الأتعاب والحصول على المواقف الالزمة من مصرف سوريا المركزي بخصوصها.

- 1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2014 وخطة العمل لعام 2015:**
- الإدارة العامة قام رئيس الجلسة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة والحديث عن أعمال المصرف خلال السنة المالية المنقضية و شرح موجز عن خطة عمل البنك للعام القادم 2015. كما عرض على السادة المساهمين أهم ما تميز به العام المالي 2014 وفق تقرير أعد لهذا الخصوص. كما قام السيد أنطوان الزيز بصفته المدير العام بإلقاء كلمة عن عمل المصرف التنفيذي وعن خطة العمل وفق الظروف الراهنة بما فيها سياسات المصرف المتبعه حالياً لحفظ حقوقه.
- 2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2014 و مناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحقة.**
- قام الدكتور قحطان السيوسي بصفته مدقق حسابات البنك بعرض تفصيلي للتقرير السنوي ونوه فيه مطابقة حسابات البنك للواقع وبأنها تمت وفق الأصول والقانون وبحسب المعايير الدولية. وبين وجود أرباح صافية بمبلغ وقدره 960, 706, 961, 2 ل.س (فقط مليار وتسعمائة وواحد وستون مليون وسبعمائة وستة آلاف وتسعمائة وستون ليرة سورية). وبين أن هذه الأرباح هي عبارة عن أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي وهي غير قابلة للتوزيع.
- 3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الخاتمية والمصادقة عليها:**
- جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة والحسابات وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك وجديته وأثنوا على جهود مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.
- قام المسahm الدكتور وليد الأحمر بعرض عدة مدخلات كما يلي:

شكر المساهm المذكور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وشدد على أهمية دور تواجدهم في البلد خلال هذه الظروف ومتابعتهم الدائمة لأمور المصرف بكل كفاءة.

طلب إجراء مقارنة مع البنوك الأخرى لنهاية حجم الموجودات والأرباح وكفاية رأس المال وتم إجابته من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة بأن هذا الموضوع يتم متابعته بشكل حثيث من قبل مجلس الإدارة

ويُمكن للمساهم إجراء هذه المقارنة من خلال البيانات المالية لكل من هذه البنوك والمتابعة للجمهور
الإدارة العامة
ولا يتوجب عرضها خلال اجتماع هيئة عامة للبنك.

طلب إضافة على حجم المحفظة من ديون منتجة وغير منتجة وردية ومتغيرة، وما هي المبالغ
المحصلة خلال العام 2014 من خلال عمليات التسوية وإعادة الجدولة وما هو المتوقع تحصيله
خلال العام 2015، وقام المدير العام للمصرف بإيجابة هذه التساؤلات بالأرقام والتفاصيل وهي
معلومات موجودة في تقرير مجلس الإدارة، كما أبدى المدير العام تفاؤلاً بالديون المتوقع تحصيلها
خلال العام 2015 وهو موضوع مرتبط بالظروف الراهنة.

كما تمت الإشارة خلال المناقشة جواباً على استفسارات المساهم المذكور إلى مشكلة سفر الكوادر
البشرية الشابة بسبب الظروف الراهنة.

4. تكوين الاحتياطيات:

تمت مناقشة موضوع تكوين الاحتياطيات من قبل الهيئة العامة للمساهمين حيث أوضح رئيس
الجلسة عدم وجود أرباح خاصة للإحتياطيات وذلك بعد استبعاد أثر أرباح تقييم مركز القطع البنيوي
وهذا ما ينطبق على تشكيل الإحتياطي القانوني والإختياري وكذلك الإحتياطي الخاص.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح وفق اقتراح مجلس الإدارة:

أشار رئيس الجلسة إلى أن الأرباح كما تبيّنها الميزانية الموقوفة بنهاية العام 2014 هي أرباح غير
محقة ناتجة بشكل أساس عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي للمصرف وبالتالي لا يوجد أي أرباح
قابلة للتوزيع، في حين سيتم تدوير الخسائر المحققة والأرباح غير المحققة إلى حقوق المساهمين
لتضاف إلى الرصيد المتراكم عن السنوات السابقة.

6. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد بدلاً من أعضاء مجلس الإدارة المنتهية مدة ولايتهم

بين رئيس الجلسة وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك وعرض على الحاضرين الإجراءات التي
تم التقييد بها والمنصوص عنها في القوانين والأنظمة النافذة وخصوصاً تعليم مصرف سوريا المركزي
رقم ١١٨٦ تاريخ ١/٦/٢٠١١ من فتح باب الترشيح والإعلان في الصحف ودراسة طلبات الترشيح
المقدمة إلى البنك من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت في المصرف ورفع هذه الدراسة إلى مصرف

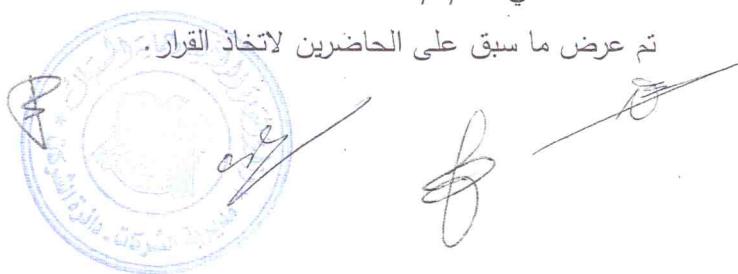
سورية المركزي لإبداء الموافقة على المرشحين. وقام رئيس الجلسة بعرض أسماء المرشحين لعضوية الإدارة العامة الإدارية الموافق عليهم من قبل مصرف سوريا المركزي بموجب كتابه رقم 1669س/1 تاريخ 2015/5/14:

- 1- بنك عوده لبنان ش.م.ل ممثلاً بالسيد سمير نقولا حنا.
- 2- بنك عوده لبنان ش.م.ل ممثلاً بالسيد تامر محمد سليمان غزاله.
- 3- بنك عوده للأعمال ش.م.ل ممثلاً بالدكتور فرادي شارل باز.
- 4- لبنانون أنفسـت ش.م.ل ممثلاً بالسيد إيليا سمير سماحة.
- 5- السيد باسل سيفي الحموي.
- 6- السيدة ندى نزار أسعد.
- 7- السيد سامر غسان عويس.
- 8- السيد محمد أحمد العبود.
- 9- السيد محمد أنس محمد خير حمد الله.

وتم عرض ملخص عن مؤهلات وخبرات السادة المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك. كما نوه رئيس الجلسة إلى أن كلا المرشحين السيد سامر غسان عويس والسيد محمد أحمد العبود هم من غير المساهمين وقد تقدما بترشيحهم سنداً لأحكام المادة 139-2 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والمادة 11-ش من النظام الأساسي للبنك والتي تجيز انتخاب أعضاء مجلس إدارة من غير المساهمين على ألا تزيد نسبتهم عن ثلث أعضاء المجلس وفق الأحكام الواردة في هذه المواد.

وحيث أن عدد المرشحين هو تسعة وهو نفس عدد أعضاء مجلس الإدارة المحدد في النظام الأساسي للبنك، فقد تم انتخابهم بالتركيبة لعضوية مجلس إدارة البنك لولاية جديدة تبدأ من تاريخ اجتماع الهيئة العامة هذه في 2015/5/31.

تم عرض ما سبق على الحاضرين لاتخاذ القرار.



الادارة الحالية في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2015:

تمت مناقشة موضوع تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2015 فأبدى أعضاء مجلس الإدارة السابق والمنتخب في هذا الإجتماع عدم رغبتهم بتقاضي أي تعويضات عن العام 2015 كل عن مدة عضويته في العام المذكور.

كما نوه رئيس الجلسة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة السابق لم يتلقوا أي تعويضات عن عضويتهم في المجلس للعام 2014 وكان قد سبق لهم في الهيئة العامة السابقة ان أعلنوا عدم رغبتهم بتقاضي أي تعويضات للعام المذكور.

8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2014:

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة السابق وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق رئيساً وأعضاءً وممثلي البنك عن السنة المالية 2014 إبراءً عاماً شاملأ.

9. انتخاب مدقق حسابات لسنة واحدة وتعيين تعويضاته:

فتح رئيس الجلسة باب الترشيح لانتخاب مدقق حسابات للبنك لسنة المالية القادمة، وتم ترشيح الدكتور قحطان السيفي وعرض رئيس الجلسة على السادة الحاضرين توصية لجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس ادارة المصرف بانتخاب مدقق الحسابات المذكور كمدقق لحسابات المصرف للعام 2015.

وحيث أنه لم يرشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية، كما اقترح رئيس الجلسة تفويض مجلس الإدارة بالتوقيع على اتفاق خطى مع الدكتور قحطان السيفي وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له، وطلب المساهمين من السادة أعضاء مجلس الإدارة محاولة تخفيض هذه التعويضات قدر الإمكان مع التأكيد على التفويض الكامل لأعضاء مجلس الإدارة وفق ما سبق ذكره.

10. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:

بين الرئيس أن بنك عوده ش.م.ل ممثلاً بالسادة تامر محمد سليمان غزاله وسمير حنا، وبنك عوده للإِداَة لِلأَعْمَال ش.م.ل ممثلاً بالدكتور فرادي باز، ولبيانون إنفست ش.م.ل ممثلاً بالسيد إيليا سماحة بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك يعملون في أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك وعملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها والتي تقضي بعدم جواز أن يكون لرئيس المجلس وأعضاء المجلس:

- مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها.
 - أن يشتراكوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة.
- إلا إذا كان ذلك بترخيص خاص تمنحه الهيئة العامة.

بناءً عليه، تم طرح موضوع الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة المذكورين بممارسة أعمال مشابهة على التصويت في الهيئة العامة.

كما نوه رئيس الجلسة إلى أنه لا يوجد حالياً عقود مبرمة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة باستثناء اتفاقية إسداء المساعدة الإدارية والتقنية التي ستتم مناقشتها لاحقاً على جدول أعمال الهيئة العامة.

11. مناقشة اتفاقية الدعم الفني مع بنك عوده ش.م.ل وتجديدها لمدة عام وتفويض مجلس الإدارة بالتفاوض على شروط هذه الاتفاقية وأحكامها وعلى تجديدها وتحديد الأتعاب والحصول على الموافقات اللازمة من مصرف سوريا المركزي بخصوصها.

أشار رئيس الجلسة إلى اتفاقية إسداء المساعدة الإدارية والتقنية المبرمة مع بنك عوده ش.م.ل؛ والتي سبق وان تم عرضها على مصرف سوريا المركزي أصولاً، كما نوه إلى أنه سبق وأن تم عرض موضوع تجديد هذه الاتفاقية على الهيئات العامة السابقة وكان آخرها قرار الهيئة العامة المنعقدة في 30/04/2014 المتضمن الموافقة على صيغة الدعم الفني وفق ما جاء في المراسلات التي تمت مع مصرف سوريا المركزي على أن تسرى هذه الصيغة على الدعم الفني بين المصرفين منذ بدايته والموافقة على تجديد اتفاقية الدعم الفني وتفويض مجلس إدارة بنك عوده سوريا بمناقشة مضمونها مع مجلس إدارة بنك عوده لبنان ش.م.ل والاتفاق على احكامها وشروطها بين الطرفين والحصول على موافقة مصرف سوريا المركزي على التجديد.

وعرض رئيس الجلسة على الحاضرين الخدمات التي تضمنتها هذه الاتفاقية وهي:

- 1 المساعدة في تحديد وتطبيق إستراتيجية البنك التشغيلية في سوريا.

-2 مساعدة تشغيلية من خلال التعيين والتدريب والإشراف والتقييم لموظفي البنك بالإضافة إلى إعارة الموظفين.

-3 المساعدة في تحديد وتطبيق الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.

-4 المساعدة في تقييم وتطوير و اختيار تكنولوجيا المعلومات وأنظمة معلومات الإدارة وبنية الاتصالات اللازمة لقيام البنك بأعماله.

-5 المساعدة في تطوير خدمات البنك المقدمة للزبائن من خلال تقديم منتجات بنك عوده لبنان الملائمة للسوق السوري.

-6 المساعدة في القيام بأبحاث متعلقة بخدمات البنك المقدمة لزبائنه وذلك من خلال تقديم أبحاث بنك عوده لبنان إلى بنك عوده سورية أو القيام بأبحاث خاصة.

كما بين بأن مصرف سورية المركزي قد أصدر موافقته المبدئية على الاتفاقية على أن يتم تزويدہ بنتيجة المفاوضات بين مجلسي إدارة المصرفين.

وطلب من الهيئة العامة تجديد الموافقة على اتفاقية الدعم الفني على أن تسرى هذه الصيغة على الدعم الفني بين المصرفين منذ بدايته وتجديد التفويض الصادر عن الهيئة العامة بقرارها المنعقد بجلسة الهيئة العامة للعام الماضي لمجلس ادارة بنك عوده سورية ش.م.م.ع بمناقشة مضمونها مع مجلس إدارة بنك عوده ش.م.ل في لبنان للموافقة على مضمونها بين الطرفين والحصول على موافقة مصرف سورية المركزي النهائية على الاتفاقية وعلى تجديدها.

كما نوه رئيس الجلسة إلى عدم وجود أي مبالغ أو أتعاب تم صرفها عن هذه الاتفاقية خلال العام 2014، وفي حال ترتب أي مبالغ عن هذا العام أو أي أعوام أخرى بنتيجة المفاوضات بين الأطراف سيتم عرضها أصولاً على الهيئات العامة القادمة لاتخاذ القرار اللازم.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوفراً بحضور مساهمين يمثلون أصلية ووكالة عدداً من الأسهم يمثل ما نسبته 89,31% من رأس المال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة، ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول :

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2014 وفق ما جاء فيها.

صدق القرارات بجماع الحضور الممثل في الاجتماع

الإدارة العامة

القرار الثاني:

الموافقة على عدم تشكيل أي احتياطيات إجبارية أو اختيارية أو احتياطي خاص للعام 2014 لعدم وجود أرباح خاصة للإحتياطيات لهذا العام بعد استبعاد أثر الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

الموافقة على تدوير كافة الأرباح والخسائر بشقيها المحققة وغير المحققة إلى رصيدها المتراكם في حقوق المساهمين.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

انتخاب مجلس إدارة البنك مؤلف من السادة:

1- بنك عوده لبنان ش.م.ل ممثلاً بالسيد سمير نقولا حنا.

2- بنك عوده لبنان ش.م.ل ممثلاً بالسيد تامر محمد سليمان غزاله.

3- بنك عوده للأعمال ش.م.ل ممثلاً بالدكتور فرادي شارل باز.

4- ليبانون أنفست ش.م.ل ممثلاً بالسيد إيليا سمير سماحة.

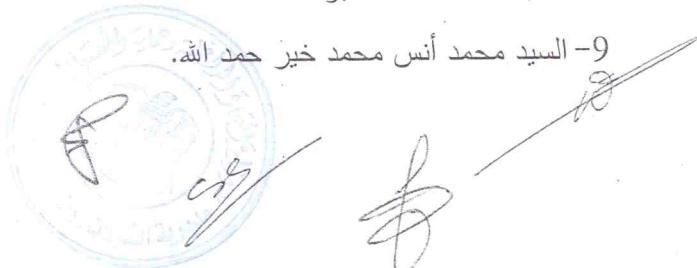
5- السيد باسل سيفي الحموي.

6- السيدة ندى نزار أسعد.

7- السيد سامر غسان عويس.

8- السيد محمد أحمد العبد.

9- السيد محمد أنس محمد خير حمد الله.



لولاية مدتها أربع سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ هذه الهيئة العامة في 31/5/2015، وتفويض كل من الإدارة ^{أعْيَادَة} أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام مجتمعين ومنفردين بمتابعة الإجراءات اللازمة والحصول على الموافقات المطلوبة وصولاً لشهر هذا الإنتحاب لدى أمانة السجل التجاري أصولاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

عدم صرف أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة السابق والمنتخب عن عضويتهم خلال العام 2015 على أن يتم إعادة النظر في هذا الموضوع في اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال العام 2014 إبراء عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

انتخاب الدكتور قحطان السيوفي ليكون مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2015 لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرج على لائحة المحاسبين القانونيين لدى الجهات المعنية وتقويض أعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوجب له وإبرام العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

الترخيص لكل من بنك عوده ش.م.ل ممثلاً بالسادة تامر محمد سليمان غزاله وسمير حنا، وبنك عوده للأعمال ش.م.ل ممثلاً بالدكتور فرادي باز، ولبيانون إنفست ش.م.ل ممثلاً بالسيد إيليا سماحة بصفتهم أعضاء مجلس إدارة البنك بالتعاقد مع البنك وممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها البنك عملاً بأحكام الفقرات 1 و 2 و 4 من المادة 152 من قانون الشركات.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

التأكيد على الموافقة على صيغة الدعم الفني وفق ما جاء في المراسلات التي تمت مع مصرف سوريا المركزي على أن تسري هذه الصيغة على الدعم الفني بين المصرفين منذ بدايتها.

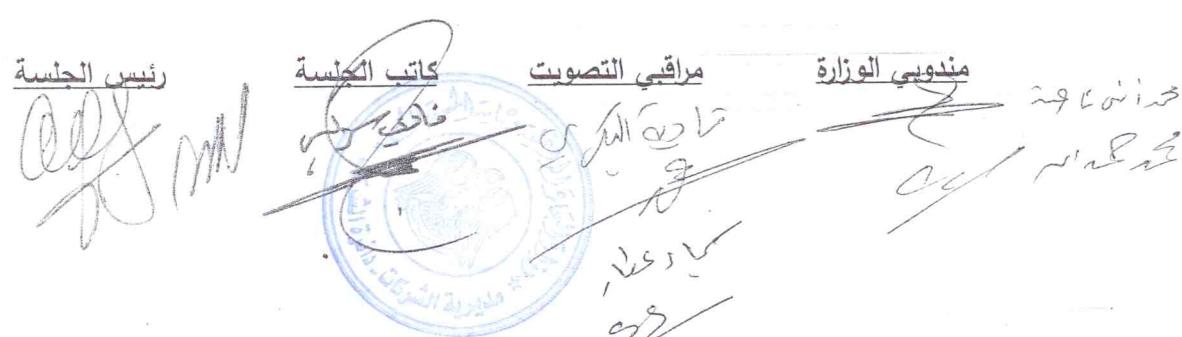


إقرار الموافقة السنوية على الإتفاقية المذكورة وتفويض مجلس الإدارة بالاتفاق على كافة شروطها
الإدارية ^{والحاكمية} مع بنك عودة سردار ش.م.ل والحصول على موافقة مصرف سوريا المركزي على الصيغة
النهائية المتفق عليها فيما بينهما.

على أن يتم التسبيق مع مصرف سوريا المركزي خلال الفترة القريبة القادمة لاتخاذ قرار نهائي
بخصوص الإتفاقية.

صدق القرار ينبع من الحضور الممثل في الاجتماع

أعلن ختام الجلسة في الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً من يوم الأحد الواقع في الواحد والثلاثين من شهر أيار لعام ألفان وخمسة عشر، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتوديع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.



مندوبي هيئة الأوراق والأسوق المالية
صورة طبق الأصل

١٢٠١٥

رقم الوارد:	٧١٥
التاريخ:	٢٠١٥ / ١١ / ١٦
سوق دمشق للأوراق المالية	

رقم الوارد:	٢٠
التاريخ:	٢٠١٥ / ١١ / ١٦
سوق	